

الأوقاف ومعاملاتها في القدس أثناء الحكم المصري 1831-1840م "دراسة في سجلات المحكمة الشرعية"

محمد عبد الكريم محالطة*

زهير غنايم**

ملخص

تبحث هذه الدراسة الأوقاف ومعاملاتها في القدس خلال الحكم المصري (1831-1840م) اعتماداً على سجلات المحكمة الشرعية للمدينة، وذلك في إطار دراسة التاريخ الاقتصادي لتلك المدينة الذي يُعد من القضايا الهامة التي تؤثر تأثيراً مباشراً على الأوضاع الاجتماعية والسياسية للسكان، كما يؤثر في الحركة العمرانية أيضاً.

وقد بينت الدراسة أنواع الموقوفات من أراضي ودور والغرض من وقفها، وكيفية التعامل مع الوقف ولا سيما الخبر منه، من خلال طرق الإصلاح والتعمير التي حددتها الدراسة بـ: الاستحكار والإبدال والاستئذنة والخلو.

Abstract

This paper studies the endowments and its transactions in Jerusalem during Egyptian reign (1831-1840) based on the records of Islamic court in the city, within the framework of Jerusalem economic history. The economic history of Jerusalem is one of the most important factors that impacts the social and political aspects of people's lives and the urban construction of the city.

The study has demonstrated the different types of endowment (lands, houses), the purpose of the endowment, the way of dealing with them, especially the old endowment. In addition, the paper specifies four methods of reforming and reconstructing the endowment which include: monopoly replacement, borrowing and good will.

* قسم العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الهاشمية

** قسم التاريخ، جامعة القدس

تاريخ قبول البحث: 2006/2/12

تاريخ استلام البحث: 2005/5/11

جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤنة - الكرك - الأردن، © 2006.

يُعد التاريخ الاقتصادي من القضايا الهامة والحيوية في العصر العثماني، لكنه لم يُدرس دراسة دقيقة ومتكاملة، في الوقت الذي صدرت فيه الكثير من الدراسات التي تغطي الجوانب الدينية والثقافية والعمرانية والاجتماعية في المدينة⁽¹⁾، التي تحمل إشارات متواضعة للجوانب الاقتصادية، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لتبحث الأوقاف من أراضي ودور ومعاملاتها في القدس خلال الحكم المصري لفلسطين الذي امتد ما بين الأعوام 1831-1840م بالاعتماد على سجلات المحكمة الشرعية التي تعد مصدراً وثائقياً تاريخياً هاماً.

كانت معظم الأراضي في فلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر بما فيها القدس أراضي مري (أميرية) تعود ملكيتها للدولة التي تعطيها للفلاحين لزراعتها مقابل دفع العشر⁽²⁾، وبقي هذا الأسلوب قائماً حتى أصدرت الدولة العثمانية قانون تملك الأراضي للمري للفلاحين مقابل دفع رسوم تسجيل هذه الأرض (نوفل، 1884، ج1، ص: 15-36)، ولكن هذا لم يمنع وجود بعض الملكيات الخاصة على شكل حواكير⁽³⁾، وعرصات⁽⁴⁾ داخل المدن وأطرافها في الوقت الذي امتلكت فيه بعض الأسر مساحات من الأراضي الخاصة في القرى المحيطة بالمدن والقرى القريبة منها.

وقد انتشرت الحواكير في القدس بين الدور وبالقرب منها، والحاكورة قطعة صغيرة من الأرض غالباً ما تزرع بالأشجار المثمرة أو الخضروات، فمثلاً أشارت السجلات إلى الحاكورة الصغيرة الكائنة في حلة النصاري⁽⁵⁾ المشتعلة على صهريج ماء خرب وشجرة زيتون والجارية في وقف شاهين حجيج (س ق، 49، سجل 317، أواسط رجب 1250هـ/ 18 تشرين الثاني 1834م، دون رقم صفحة). ويلاحظ أن عدداً كبيراً من هذه الحواكير كانت إما أن تكون وفقاً عائلياً أو خيراً، ومنها مثلاً الحاكورة الجارية في وقف الشيخ⁽⁶⁾ سعد (س ق، 49، سجل 317، أواخر رجب 1250هـ/ 2 كانون الأول 1834م، دون رقم صفحة) والحاكورة الجارية في وقف المغاربة (س ق، 49، سجل 317، غرة صفر 1248هـ/ 30 حزيران 1832م، ص: 14) والحاكورة الواقعة بركة عز الدين⁽⁷⁾ بالقرب من مقام الخضر عليه الصلاة والسلام والجارية في وقف كل من إبراهيم حلي النمرى ووقف محمد الصادق (س ق، 49، سجل 317، أوائل ربيع الآخر 1248هـ/ 29 تموز 1834م، ص: 31)، وكذلك الحاكورتان المعروفتان بالسفلية والفوقانية بالقدس بالقرب من مسلخ⁽⁸⁾ اليهود (س ق، 49، سجل 317، أواخر ربيع الآخر 1250هـ/ 4 كانون الأول 1834م، دون رقم صفحة).

وقد تكون الحاكورة الواحدة موزعة بين عدد من الملاك على الرغم من صغر مساحتها؛ فمثلاً اشترى حرجس كتن بن حنا علوشية من خليل بن عبيد حجيج بياً باتاً جميع الحصة وقدرها فراطان⁽⁹⁾ وخميس قراط من 24 قراط في الحاكورة الكائنة في حلة النصاري المشتعلة على صهريج ماء خرب وشجرة زيتون بمبلغ 50 قرش (س ق، 49، سجل 317، أواسط رجب 1250هـ/ 18 تشرين الثاني 1834م، دون رقم صفحة)، وفي حجة أخرى أن الشيخ درويش الدحاني اشترى له ولأخوته فراطون وثمن قراط في جميع الحاكورة

الشرقية المعروفة بماكورة البشيني المشتعلة على أشجار زيتون (س ق، ش 50، سجل 319، أوائل ذي الحجة 1250هـ/ 31 آذار 1835م، ص: 93).

وكذلك أشارت السجلات إلى العرصات، ومنها العرصة الكائنة في محلة الريشة⁽¹⁰⁾ الجارية في وقت خليل بن عبد الرحمن الجاعوني (س ق، ش 49، سجل 315، غرة جمادى الأول 1247هـ/ 8 تشرين الأول 1831م، ص: 135). زيادة على ذلك، فإن عدداً من سكان القدس كانوا يملكون الأراضي في حوار القدس وفي القرى المجاورة لها، فمثلاً أوردت تركة الحرم عابدة زوجة الحاج محمد سعودي أن زوجها كان يملك جميع قطعة الأرض للمشتعلة على أشجار زيتون وجميع الضيعتين المزروعتين بأشجار الزيتون وجميع أرض الصرارة⁽¹¹⁾ الواقعة في ظاهر القدس من الجهة الشمالية (س ق، ش 49، سجل 317، ربيع الأول 1248هـ/ 29 حزيران، 1832م، ص: 26).

واشتريت الأسر الثرية والمتنفذة في القدس الأراضي في القرى المجاورة، فمثلاً اشترى درويش الدجاني وأشقاه: أحمد طه الدجاني والشيخ خليل والشيخ عثمان الدجاني من محمد القباني سبع قطع أراضي وكسرم النبي ومارس⁽¹²⁾ القباني وقطعة مرعي خارج القدس الواقعة بالقرب من فريقي بيت صفافا⁽¹³⁾ والمالحة⁽¹⁴⁾ (س ق، ش 50، سجل 320، 9 جمادى الأولى 1250هـ/ 14 أيلول 1834م، ص: 43)، وفي حجة أخرى تبين أن عمدة الفضلاء الكرام والسادات العظام السيد خليل أفندي يجل جناب بدر هالة العلماء وربحان بحجة الفضلاء والمدرسين العظام خالدي زاده⁽¹⁵⁾ مولانا السيد محمد علي أفندي⁽¹⁶⁾ النائب⁽¹⁷⁾ رباش كاتب⁽¹⁸⁾ محكمة القدس اشترى من بائعه زبدة الفضلاء الكرام والسادات الفخام محدث زاده السيد أحمد أفندي جميع الأرض الواقعة ظاهر القدس في قرية عين سلوان⁽¹⁹⁾ للمشتعلة على أشجار الزيتون المخدودة قبلة كرم بيد جناب عمدة السادات العظام السيد محمد أفندي تاج الدين أبو السعود بثمن 1500 قرش⁽²⁰⁾ أسدي (س ق، ش 49، سجل 317، 25 ربيع الثاني 1250هـ/ 1 تشرين الأول 1834م، دون رقم صفحة).

كما أئجه بعض سكان القدس لشراء الأشجار فقط في القرى القريبة من المدينة) فمثلاً اشترى ناشايهي زاده السيد إسماعيل بن إبراهيم بماله من محمد بن صالح كوكه جميع الحصة وقدرها النصف 12 قراطاً من أصل 24 قراطاً في غراس وأشجار المارس الكائن في قرية العيزرية⁽²¹⁾ المشتعل على أشجار مشمش وثين ولوز وزيتون الجاري قرار المارس بوقف خليل علي بثمن وقدره 700 قرش أسدي (س ق، ش 49، سجل 318، أواسط ربيع الثاني 1249هـ/ 3 آب 1833م، ص: 6)، بينما اشترت الحاجة فطومة كريمة المرحوم محمد حسين الخالدي من سلام بن أحمد أبو غنام الطوري جميع الحصة الشائعة وقدرها قراطان من أصل 24 قراطاً في جميع غراس الكرم الكائن بظاهر القدس في رأس واد قدوم المشتعل على غراس زيتون وثين ومشمش ولوز بثمن 100 قرش أسدي (س ق، ش 49، سجل 317، غرة صفر 1249هـ/ 20 حزيران 1833م، ص: 127)، وفي حجة أخرى أن الشيخ محمد الدنف اشترى بماله لنفسه من بائعه خليل الشاهين ما هو يملكه الثلث من الست زيتونات الواقعة

بظاهر القدس بمبلغ 15 قرشاً أسدياً (س ق، ش 50، سجل 315، أوائل ربيع الأنوار 1246هـ/ 19 أيلول 1830م، ص: 62).

الأوقاف

يُعرف الوقف لغة بأنه الحبس والمنع، أما في اصطلاح الفقهاء فيعني حبس العين (العقار) عن تملكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة. وقد يكون ريع العقار الموقوف منذ بداية وقفه مخصصاً إلى جهة خيرية كالفقراء والمساجد والمستشفيات والملاجئ، وقد يكون الربيع أولاً للواقف مادام حياً ثم لأولاده من بعده، فإذا انقضت الذرية يُصرف الربيع لجهة يعينها الواقف (يكن، 1968، ص: 8).

ويتضح من ذلك أن الوقف ينقسم إلى قسمين من حيث هدف الوقف، أما وقف خيري وهو: ما صرف فيه الربيع من أول الأمر إلى جهة خيرية. ووقف ذري وهو: ما جعل فيه استحقاق الربيع أولاً إلى الواقف ثم لأولاده وللذريتهم ثم لجهة خيرية لا تنقطع حسب إرادة الواقف (يكن، 1968، ص: 8).

وتولى عملية إدارة الوقف خلال فترة الدراسة جهاز إداري تألف من: ناظر الوقف، ومتولي الوقف - الذي قد يكون له وكيل -، والحاوي، وتنحكم ثلاثة عوامل في الجهة التي تعين هذا الكادر الإداري - أهمية الوقف وحجمه ونوعه، كما يتحكم في ذلك الواقف، إذ قد يشترط أن يكون هو الناظر على وقفه الذري، وأما الوقف الخيري فلا بد من أن تعين ناظره جهة رسمية (المدني، 1996، ص: 201-212).

انقسمت الأوقاف في القدس إلى نوعين هما: الأراضي والأبنية سواء الدور أو الدكاكين أو الحواصل، وكانت الأوقاف مخصصة إما للإتفاق على الأماكن الدينية مثل المساجد والزوايا⁽²²⁾ والتكايا والكنائس والأديرة⁽²³⁾ إلى جانب المؤسسات التي تؤدي دوراً خديماً للمجتمع مثل المدارس والمستشفيات، زيادة على الأوقاف العائلية التي كانت توقف للإتفاق على أفراد من أسرة الواقف حسب شروط يحددها الواقف.

وقد احتوت سجلات المحكمة الشرعية أمثلة كثيرة على الأوقاف، فأشارت إلى الدارين السواقيتين بالقدس بحارة الشرف⁽²⁴⁾ الجاري قرارها في وقف الحرمين الشريفين (س ق، ش 49، ختام محرم 1249هـ/ 21 حزيران 1833م، ص: 140) وقطعة الأرض للمساء الكاتبة بقرية سلوان⁽²⁵⁾ الجاري قرارها في وقف المدرسة⁽²⁶⁾ الصلاحية (س ق، ش 49، سجل 315، أواسط رجب 1247هـ/ 21 كانون الأول 1831م، ص: 69) في حين كانت قرية عجور⁽²⁷⁾ القريبة من قرية بيت توبا⁽²⁸⁾ وقفاً من أوقاف الشيخ أحمد الدحاني (س ق، ش 49، سجل 319، أواسط ربيع الأنوار 1247هـ/ 24 أيلول 1831م، ص: 70).

ولم تختلف شروط الوقف الذري (الأهلي) عن بعضها بعضاً، وغالباً ما كانت متشابهة، فكان معظم الواقفين يشترطون أن تكون عائدات الوقف مخصصة للواقف طيلة حياته ثم لأولاده الذكور من بعده دون الإناث، فمثلاً أوقف الحاج محمد بن مصطفى الدار في القدس واشترط عند وقفها أن تخصص عائداتها للإتفاق على نفسه

طيلة حياته، ثم من بعده على ولده الحاج عبد النبي، وعلى أولاده وأولاده الذكور دون الإناث على أن تبقى في أولاده الذكور إلى أن ينقرض هؤلاء الأولاد، وإذا لم يبق أحد منهم عاد بعد ذلك وفقاً على أولاد الإناث، فإذا انقرضت الذرية من الذكور والإناث، عادت الدار وفقاً على مصالح الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى، وإذا تعذر ذلك عادت وفقاً على الفقراء أينما كانوا وحيثما وجدوا، واشترط الواقف أن تكون التولية والنظر على وقفه لسه طيلة حياته ثم من بعده لولده الحاج عبد النبي ثم للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم، كما اشترط أن يكون السكن في الدار المذكورة لكل أنثى من ذرية الواقف ما دامت غير متزوجة، فإذا تزوجت سقط حقها في السكن وفي الاستحقاق (س ق، ش 49، سجل 317، أواخر شوال 1248هـ/ 22 آذار 1833م، ص: 76).

وبلاحظ أن مساحات كبيرة من الأراضي في ظاهر القدس وفي القرى المجاورة لها كانت موقوفة على الأماكن الدينية ولا سيما على المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وبعضها الآخر كان وفقاً ذرياً عائلياً، فكانت جميع أراضي قرية المجدل⁽²⁹⁾، وأراضي قرية بديه⁽³⁰⁾، وأراضي قرية السايوة⁽³¹⁾، التابعة للمجدل بمنطقة جبل نابلس من أوقاف مقام النبي داود بالقدس (س ق، ش 49، سجل 317، غرة شعبان 1250هـ/ 3 كانون الأول 1834م، دون رقم صفحة).

وكانت أراضي الأوقاف تعطى للمزارعين من القرى المجاورة لزراعتها مقابل حصص معينة، فمثلاً اتفق كل من خليل أبو اجينة ابن إبراهيم أبو اجينة المتولي على وقف جده لأبيه وحفيقه شرف أبو اجينة المتوليان على هذا الوقف مع كل من فرحات بن حاسر وعلي عروبة من قرية لفتا⁽³²⁾ على أن يزرعا جميع الكرم الكائن ظاهر القدس الجاري في وقف جددهما ويعتنيا بأشجار الزيتون فيه، وفي مقابل ذلك يحصلان على الربع سنة فراربط من ريع غلة الأرض والزيتون (س ق، ش 49، سجل 317، غرة شعبان 1250هـ/ 3 كانون الأول 1834م، ص: 68)، وفي حجة أخرى أن عبد الرحمن بن عبد السلام الفتياني وأمه وابنتها قد تنازلوا عن حق المزارعة في قطعة الأرض الواقعة في ظاهر مدينة القدس الجاري فرارها في وقف المدرسة الصلاحية إلى عبد الله ومحمد ابني ياسين عبد الغني السلواني، إذ أذن لهم القاضي بزرعة الأرض وحراثتها على أن يدفعوا ما عليها لجهة الوقف في كل سنة حسب التصرف القديم (س ق، ش 49، سجل 315، 24 ذي الحجة 1246هـ/ 6 حزيران 1831م، دون رقم صفحة).

كما كانت أراضي الأوقاف تعطى لفلاحين القرى المجاورة لزراعتها بالأشجار مقابل حصول هؤلاء الفلاحين على حصة من هذه الأشجار، فمثلاً سمح عبد السلام الفتياني لصبيح بن محمد الغول السلواني أن يحرث جميع أرض الحجال وأرض الحيلة وأرض واد عبد الله الواقعات بظاهر القدس، وأن يزرع ما يشاء من الأشجار في هذه الأراضي على أن يكون لصبيح الربع من الأشجار التي في أرض الحجال، والثلث من الأشجار التي بأرض الحيلة، والنصف من الأشجار التي يزرعها بواد عبد الله (س ق، ش 49، سجل 316، منتصف جمادى الآخرة 1249هـ/ 1 تشرين الثاني 1833م، ص: 28).

وقد وقف السكان المسيحيون الأراضي والدور في القدس أيضاً، وكانت الشروط التي وضعوها لأوقافهم القدية تتشابه مع الشروط التي حددها المسلمون لهذه الأوقاف، فمثلاً أوقف اللمي جرحس ككن بن حنا علوشية جميع الحصّة، قدرها قراطان وخمس قراوط من 24 قراوطاً في جميع الحاكورة في القدس في عملة النصاري أوقفها على نفسه وعلى ولديه من بعده ثم على أولادهم وأولاد أولادهم (س ق، ش 49، سجل 317، منتصف رجب 1250هـ/ 18 تشرين الثاني 1834م، دون رقم صفحة)، وفي حجة أخرى أن المعلم تادرس ولد اللمي تادرس وقف وحبس وتصدق ما هو جار في ملكه وحيازته الحصّة جميعها وقدرها ثلاثة قرايط وخمس قراوط من أصل الدار كلها القائمة البناء بالقدس بعملة النصاري المشتملة على طبقتين على فناء رهبان دير الروم⁽³³⁾ بالقدس حينما كانوا وأبنائهم وجدوا (س ق، ش 49، سجل 317، أواسط محرم 1250هـ/ 25 آب 1834م، دون رقم صفحة).

لقد تعرضت الأوقاف في القدس للخراب بسبب الإهمال وسوء إدارة بعض متوليها واستيلائهم على أموالها لأنفسهم، وهذا ما يتضح من عزل القاضي لخم الدين فتیان عن وظيفة التولية والنظر على أوقاف نسي الله تعالى سيدنا يهودا الكائن ضريحه بقرية طولوزا⁽³⁴⁾ لثبوت خيائته وتركه الوقف بلا تعمير وإضاعته حتى خسرب، وعين بدلاً منه أحمد بن محمد بكري العمري (س ق، ش 49، سجل 315، أواخر ذي الحجة 1247هـ/ 30 آب 1832م، ص: 2).

ويظهر تسابق المتولين في تولية الأوقاف للاستيلاء على أموال الأوقاف مما كذب إبراهيم باشا إلى حجر أبي غوش متسلم بشأن وقف سيدنا الخليل "يحيطون علماً أن من المعلوم أن وقف سيدنا الخليل ترتب عليه عشرون ألف قرش لخزينة الوالي بالمدة السابقة والآن جملة أناس متقدمين إلى الوقف المذكور ودافعين عنه إلى الخزينة 35 ألف قرش وزيادة ولكن من حيث تبين لنا أن مزاحمة الراغبين لتولية الوقف المذكور ليس لأجل صيانة الوقف وضبط إيراده وصرف مرتباته حسب الشروط المقررة".

ولحل مشكلة الأوقاف وتعرض كثير منها للخراب والإهمال ولحاجتها للتعمير وعدم وجود الأموال لدى متولي الأوقاف، أوردت السجلات الشرعية طرقاً كثيرة تم من خلالها حل هذه المشكلة وأهمها:

أولاً: الخلسو

يختص الخلو بالعقار وهو أن يجعل للتولي على العقار قدرًا معيناً من شاغله ويعطيه سنداً شرعياً، فلا يملك للتولي بعد ذلك إخراج المستفيد الذي يثبت له الخلو، كما لا تجوز إجارته لغيره ما لم يدفع له للتولي المبلغ المذكور أو من واردات الوقف واتفق الفقهاء على جوازه (يكن، 1968، ص: 123-124).

ويقوم على أساس أن يعهد شخص ما بتعمير ما خرب من الوقف من ماله الخاص على أن يسترد ما ينقده من أموال من عائدات الوقف، وكانت موافقة القاضي على الخلو مشروطة بأن يرسل لجنة للكشف على الوقف لإظهار

خبراه، وهذا ما يظهر من الحجة التالية "لما كان قبل تاريخه صدر الإذن الشرعي من مولانا الحاكم الشرعي ومن نخبة السادات السيد الحاج إبراهيم بك⁽³⁵⁾ ترجمان⁽³⁶⁾ زاده للتولي على وقف جده قاسم بك الترجمان، إلى زبدة الأفاضل والسادات الفخام السيد مصطفى بن خليل الخالدي زاده بتعمير الدار سكنه الكائنة بالقدس الجاري قرارها في وقف قاسم بك ونحت خلو السيد مصطفى للوميء إليه ليكون ما يصرفه ملحقاً بخلوه القديم". وبعد أن أتم مصطفى الخالدي تعمير الوقف وإصلاحه طلب من الحاكم الشرعي أن يكشف على الدار وعلى الصهرج المحدث في الدهليز⁽³⁷⁾، فعين القاضي⁽³⁸⁾ لجنة مكونة من الكاتب الحاج موسى الدقاق والمقدار⁽³⁹⁾ الحاج أحمد البدوي والمحضر حسين آغا⁽⁴⁰⁾ اسلامبولي وبرفتهم الحاج عثمان آغا النمري للمعمار باش⁽⁴¹⁾ زيادة على ناظر الوقف الحاج إبراهيم وولده خليل ويوسف الجامعي ناظر الوقف وولده محمد وعبد الرحمن الشهابي وغيرهم من الثقة الموحدين ممن لهم المعرفة الثابتة في مثل ذلك فحمن للمعمار باش والجماعة المذكورين ما صرف في إنشاء الصهرج وتعمير البيت مبلغاً وقدره مائتا ريال⁽⁴²⁾، فعادوا جميعاً وشهدوا بوجه للتولي والناظر بصرف هذا المبلغ من يد المعمر السيد مصطفى أفندي وأنه صرف صحيح صادر من أهله في عمله وفيه الحظ لجهة الوقف في كل سنة اثني عشر قرشاً أسدياً، وصار المبلغ المخرر أعلاه مع الخلو السابق رقبته مرصداً على الوقف إلى المعمر بطريق الخلو الشرعي للتعارف عليه بين الفقهاء، وحكم القاضي بصحة هذا الإلحاق، وأذن إلى السيد مصطفى بالتصرف بالخلو المرفوع التصرفات الشرعية كافة، وبالسكن والإسكان في الدار المرقومة مسج دفع الإثني عشر قرشاً مع الأجرة الثلثية في كل سنة (س ق، ش 49، سجل 316، منتصف جمادى الآخرة 1249هـ/1 تشرين الثاني 1833م، ص:9).

وكان بيع الخلو الشرعي وشراؤه جائزاً؛ فمثلاً اشترى داود الدنف خدام الصخرة من بائعه السيد سليمان الوكيل الشرعي عن شقيقه خليل ومحمد حسين ووالدته نجية بنت إبراهيم الدنف جميع الخلو الشرعي المرصد رقبته على جميع الدار بالقدس وقيمتها 1824 قرشاً بثمن وقدره 2000 قرش مقبوضة بيسد البسائعين (س ق، ش 49، سجل 317، 27 ربيع الأنوار 1248هـ/24 أيلول 1832م، ص:5).

وفي حجة أخرى، اشترى السيد أمين الحسيني بن حسن بماله لنفسه دون مال غيره من شقيقته رقية ما هو حصتها كاملة وقدرها قراط وثلاث قراط وخمس من أصل 24 قراطاً في جميع الخلو الشرعي المرصد رقبته على جميع الدار الكائنة بالقدس الواقعة بخط السيد داود الجاري قرارها في وقف الحرميين الشريفين نظير ذلك في جميع الدار الثانية بنفس المحلة بثمن وقدره 1300 قرش (س ق، ش 49، سجل 317، ختام محرم 1249هـ/19 حزيران 1833م، ص:5).

كما كان من الجائز توريث الخلو، فمثلاً كان من العائد لعمر بن محمد كامل الخاضع الكائن بالقدس الجاري قراره في وقف الحرم الشريف الآيل خلو الخاضع له ثلث عن أبيه وثلث عن شقيقته وثلث الباقي عن أخيه الحاج مصطفى بن إبراهيم بركات (س ق، ش 49، سجل 317، غرة رجب 1250هـ/3 تشرين الثاني 1834م، دون رقم صفحة).

زيادة على ذلك كان الخلو الشرعي يوقف على صاحبه؛ فقد حضر مصطفى الدنف إلى المحكمة الشرعية وأعلن أنه وقف بما هو له وحار في ملكه وطلق تصرفه وذلك جميع الخلو الشرعي للمرصد وقته على جميع الدار القائمة بالقدس بخط مرزيان على نفسه وعلى ولديه من بعده وعلى أولاد أولادهم الذكور دون الإناث (س ق، ش 49، سجل 317، منتصف رجب 1250هـ/ 18 تشرين الثاني 1834م، دون رقم صفحة).

ومن جهة أخرى كان من الجائز تأجير الدار الموقوفة والسماح للمستأجر بإصلاح ما حارب منها، واعتبار ما يدفعه المستأجر خلواً شرعياً، وهذا ما يظهر من حجة خراب الدار القائمة البناء بالقدس الكائنة في حارة الجوالدة (43)، الجاري نصفها في وقف الزاوية الأسعدية (44)، والنصف الثاني في تصرف محمد بن قاسم الوعري، وحصل الكشف على الدار فوجدت خربة لا نفع منها لجهة الوقف، وقد أخبر أهل الكشف بأن أحرقها التلية تساوي الآن عشرة قروش، وثبت ذلك لدى مولانا الحاكم الشرعي فحضر يوم تاريخه السيد وفا العلمي التولي على وقف الزاوية الأسعدية بحضور السيد أحمد العلمي وأخويه عبد القادر وعبد الحفي وأجرأ نصف الدار الجارية في وقف الزاوية الأسعدية إلى السيد محمد بن القاسم الوعري الشريك في الدار بأجرة قدرها عشرة قروش أسدية، وأذن الحاكم الشرعي للمستأجر بأن يعمر الدار العمارة التامة، وينشئ ما شاء فيها من أنواع البناء ليكون نصف ما يصرفه على نصف الدار بطريق الخلو الشرعي المتعارف عليه " (س ق، ش 49، سجل 315، غرة ذي الحجة 1246هـ/ 13 آيار 1831م، دون رقم صفحة).

ثانياً: الاستحكار

عرف الفقهاء الحكر أو التحكير (الاستحكار) بأنه : عقد إجارة يقصد به إبقاء الأرض الموقوفة في يد المستأجر الذي يسمى محتكراً ما دام يدفع أجر المثل، وقد يحصل التحكير بإذن المتولي للمستأجر. ويقوم متولي الوقف بنقل حق الانتفاع بالوقف أو جزء منه لشخص آخر مقابل مبلغ مالي يدفعه المستحكر لمتولي الوقف، والمهدف من الاستحكار المحافظة على الوقف والحيلولة دون خرابه، وبخاصة بعد أن عجز متولو الأوقاف عن المحافظة على الأوقاف وتوفير الأموال اللازمة لتعميرها ومنع خرابها (يكن، 1968، ص: 102)، فمثلاً استحكر الذمي جرجس بن حنا علوشية من إبراهيم بن عبيد حجيج المتولي على وقف سده حسين حجيج جميع الحصص الشائعة وقدرها 9 قراريط، من أصل 24 قرارطاً في الحاكورة الكائنة بالقدس جميعها بحكر قدره ثلاثة قروش أسدية تدفع لجهة الوقف في كل سنة (س ق، ش 54، سجل 317، أواسط رجب 1250هـ/ 18 تشرين الثاني 1834م، دون رقم صفحة).

وكانت موافقة القاضي على منح الاستحكار مشروطة بأن يرسل لجنة للكشف على الوقف وإثبات خرابه، على أن تعود اللجنة نفسها إلى الوقف بعد قيام المستحكر بإحداث الإصلاحات المطلوبة فتقدر قيمة الاستحكار، فمثلاً استحكر الذمي خليل ولد حنا السنو الرومي بماله لنفسه دون مال غيره من فيض الله العلمي وحسين الشرفا

الوكلاء عن عبد الله العلمي وأحمد أبو اليمن العلمي وغيرهم من دار العلمي وهم المتولون على وقف الخانقاه الصلاحية⁽⁴⁵⁾، الذين أحكروهم ما هو جار في الوقف ولهم ولاية إحكاره وقبض حكره، وذلك جميع سطح الدكانتين الكائنتين في القدس، ليحدث المستحكر على السطح المذكور ما شاء من أنواع الأبنية وأن يركب بالبناء على الدكانتين بحكر قدره في كل سنة ثلاثون قرشاً أسدياً لجهة الوقف (س ق، ش 54، سجل 317، أوائل رمضان 1250هـ/ 2 كانون الثاني 1835م، دون رقم صفحة).

ويجوز للمستحكر بيع حق الاستحكار إلى شخص آخر، فتذكر إحدى الحجج الشرعية أن إبراهيم أغسا متسلم القدس سابقاً اشترى بالوكالة عن زوجته فاطمة بنت عثمان آغا متسلم⁽⁴⁶⁾ الرملة⁽⁴⁷⁾ سابقاً من محمد آغا محافظ قلعة القدس، فباعه ما هو ملكه وحيازته، وذلك جميع الدار بالقدس بحلة باب العمود⁽⁴⁸⁾ المستحكرة له في الأصل من وقف خليل مقبل (س ق، ش 49، سجل 315، 1246هـ/ 1830-1831م، دون رقم صفحة).

ثالثاً: الاستدانة

ونفصي بأن يقوم متولي الوقف باستدانة مبلغ من المال وتعمير الوقف به على أن يقوم المتولي بسداد الدين من ريع الوقف، ولكن ذلك لم يكن يتم إلا بعد موافقة القاضي الذي يرسل لجنة للكشف على الوقف وإثبات حاجته للتعمير، وهذا ما توضحه حجة الإذن للسيد "موسى قميع متولي وقف حده المرحوم حسين قميع زيد فضله بعد السلام.... وحصول الكشف والوقوف على الحائط والإيوان بحضور معمار باشي عثمان التمسري والسيد نجيب البنا والسيد عبد الله والسيد خليل قميع، قد وجدت الحائط والإيوان خربة متفسخة البناء ولتحتاج إلى النقص والإعادة بالأحجار والشيد؛ فبناء على ذلك حررنا مراسلتنا هذه إليك وإذناً لك بالاستدانة وتعمير وقف حدك المذكور (س ق، ش 49، سجل 317، أواخر ذي الحجة 1247هـ/ 30 أيار 1832م، دون رقم صفحة؛ س ق، ش 49، سجل 317، غرة محرم 1249هـ/ 21 أيار 1833م، ص: 118).

وكان القاضي يسمح لمتولي الوقف الإنفاق على الوقف وإصلاحه من ماله على أن يكون ذلك ديناً على الوقف يسترده من عائدات الوقف، وتوضح حجة صدور الإذن الشرعي في اليوم السابع عشر من صفر 1247هـ/ 25 محرم 1931م من الحاكم الشرعي إذ ذاك، ومن بقية السادات الداودية المتولين على وقف حدهم المرحوم الشيخ أحمد الدجاني إلى عمدة الفضلاء الفخام السيد درويش أفندي وأشقائه أحمد وعثمان وخليل أولاد الحاج سليمان طه الدجاني بإنشاء عقد البائكة الكبيرة الكائنة في رحاب سيدنا داود عليه الصلاة والسلام ووقف الشيخ أحمد الدجاني الواقعة بالجهة الغربية من القدس، ومهما يصرفوه في عقد البائكة من مالهم يستقرضونه من غلة وقف سيدنا داود عليه السلام ووقف سيدنا الشيخ أحمد الدجاني من غلة السنين القابلة (س ق، ش 49، سجل 317، نصف ربيع الأنوار 1248هـ/ 13 أيلول 1832م، ص: 24).

رابعاً: الإبدال

عرف الفقهاء الإبدال بأنه: بيع العين الموقوفة لشراء عين أخرى تكون وقفاً بدلها، في حين الاستبدال يعني:

استبدال العين الموقوفة بعين أخرى تكون وفقاً بدلاً منها (الكبيسي، 1977، ج2، صص: 9-48؛ يمكن، 1968، صص: 125-127) ويقضي أن يقوم متولي الوقف باستبدال الوقف الخرب بوقف آخر مشابه له أو إبداله بمبلغ من المال، ولكن هذا الإبدال لا يتم إلا بعد موافقة القاضي وثبوت خراب الوقف؛ فتشمر إحدى الحجج إلى ذلك "حضر يوم تاريخه السيد عثمان بن الشيخ عبد الرحمن الجاعوني المتولي على وقف والده وذكر مولانا الحاكم الشرعي أن من الجاري في الوقف الحصه كلها وقدرها أربعة عشر قراطاً ونصف وربع قراط من أصل الدار كلها الخربة الكائنة بالقدس الشريف بمحلة المشتملة على بيوت وصهريج ومطبخ خرب، وأن الحصه المذكورة بمرور الأيام والليالي وكثرة الثلوج والأمطار وعدم وجود من يتفقدتها بالتعمير قد خربت وانقطع النفع منها وليس تحت يد المتولي المرقوم مال يصرفه في تعميرها، ولا غلة للوقف تفي بتعميرها لكونها محتاجة لمصرف كلي، ولا نفع منها لجهة الوقف، وقد أشرفت على السقوط وتم من يرغب في إبدالها بالبدراهم⁽⁴⁹⁾ والدنانير⁽⁵⁰⁾ ببدل المثل وزيادة يشتري به عقاراً عامراً أكثر غلة وأدر نفعاً، وطلب المتولي من القاضي أن يعين لجنة للكشف على الدار، وبعد أن شكلت اللجنة وكشفت على الدار، ووجدت كما وصف المتفحصون منها، فإن الحاكم الشرعي وافق على إبدال الدار المذكورة إلى عمدة الأماجد والأكارم العظام موسى رضوان بماله لنفسه بمبلغ 7200 قرش (س ق، ش49، سجل 317، أواخر جمادى الثاني 1250هـ / 2 تشرين الثاني 1834م، دون رقم صفحة).

كما يجوز إبدال الوقف بوقف آخر مشابه له، كأن تستبدل دار بدار أخرى، فمثلاً استبدل الحاج عبد الله بن محمد أبو حمة النبان المتولي على وقف حده الحاج محمد بن مصطفى بن محمد بن عبد الله النيجري من محمد علي الخالدي الدار جميعها الواقعة في القدس مع مبلغ من النقود بالدار كلها مع الدكانين الواقعتين أسفلها بعد ثبوت مسوغات الإبدال وظهور المنفعة لجهة الوقف (س ق، ش49، سجل 317، أواخر شوال 1248هـ / 21 آذار 1833م، ص: 36).

ويظهر أنه كان يجوز إبدال الوقف الذي للعائد للمسلمين ونقله إلى غير المسلمين، فتبين إحدى الحجج أن المتولين على وقف أبي الوفاء العلمي الكائن وقفه بالقدس وهو المعصرة كلها⁽⁵¹⁾ والحاكورة التابعة لها قد خربت وانقطع النفع منها، وتم من يرغب في إبدال المعصرة والحاكورة ولذلك طلبوا من القاضي أن يأذن لهم بذلك فوافق على الإبدال بعد أن أرسل لجنة كشفت على المعصرة والحاكورة أثبتت خرابهما، وقد تم إبدالها من قبل الخواجا برسوم المتولي على وقف طائفة الأقباط⁽⁵²⁾ بالقدس بمال وقف الأقباط لوقف الأقباط بمبلغ 7500 قرش أسدي (س ق، ش49، سجل 317، 3 شعبان 1250هـ / 6 كانون الأول 1834م، دون رقم صفحة).

الهوامش

- (1) انظر مثلاً: اليعقوب، 1999؛ الحسيني، 1985؛ المدني، 1996؛ السلي، 1981؛ عبد المهدي، 1980.
- (2) العشرة: ضريبة فرضتها الدولة العثمانية على الأرض الموري وكانت تبلغ عشر الانتاج الزراعي، إلا أنها كانت في الواقع تزيد عن ذلك لتصل أحياناً إلى 20% من الإنتاج، وكانت تُحصل عن طريق الالتزام، حيث يقسوم الملتزم بتحصيل العشرة نيابة عن الدولة. انظر رستم، 1943-ج3، ص: 86-87؛ الصباغ، مخطوط، ص: 34، رستم، 1930، ج1، ص: 33؛ غنم، 1999، ص: 495-496.
- (3) الحناكورة: قطعة صغيرة من الأرض تخصص لزراعة الأشجار المثمرة والخضراوات بالقرب من الدور. انظر: الحسيني، مع 11، مادة حكر. ص: 17.
- (4) العرصة: الأراضي الموجودة داخل القرى والمدن وما يوجد في دالرتها من الأراضي التي تمتتها نصف دوم. نوفل، 1822، ج1، ص: 14.
- (5) حلة النصاري: كانت مدينة القدس تتألف من عدد من المحلات، وقد عرفت هذه المحلات بأسماء مواقعها أو بأسماء العائلات أو الطوائف التي كانت تقطنها. وتقع هذه الحلة إلى الشمال الغربي من مدينة القدس، المدني، 2004، ص: 301.
- (6) الشيخ سعد: هو سعد بن مقبل بن سليمان الأزهرى ت 1248هـ/1830م. انظر: س ق، شريط رقم 49، سجل رقم 317، 1834/1833، دون رقم صفحة.
- (7) رجة عز الدين: هو عمدة السادات المحترمين عز الدين زاده بن محمود حلي للمهتدي ت 1245هـ/1829م. انظر: س ق، شريط رقم 50، سجل رقم 320. أواسط ربيع الأنسوار 1252هـ/1 آب 1836، ص: 106.
- (8) مسلخ اليهود: يقع في حارة سميت باسمه (حارة المسلخ) وكانت تسمى بالوسطى لوقوعها بين حارة الشرف والريشة وتقع جنوب حلة اليهود التي تعد من أهم محلات مدينة القدس وتقع في غرب مدينة القدس. انظر اليعقوب، ناحية القدس، ج 2، ص: 41، 437.
- (9) القنطرة، وحدة قياس ومساحة ويساوي 24 من الفدان أو 175.035 متراً مربعاً، وخلال فترة الدراسة أصبح القنطرة يساوي $24 \div 4416.53333 = 184.02222$ متراً مربعاً. انظر هنتس، 1970، ص: 98؛ فاخوري وخوام، 2002، ص: 419.
- (10) حلة الريشة: وهي من محلات اليهود وتقع في الجزء الغربي من مدينة القدس. المدني، 1996، ص: 306.
- (11) أرض الصرارة: وتدعى أيضاً وادي الصرار، مدخله عريض يبدأ على بعد 13 ميلاً شمالي القدس بحمل وادي الصرار المياه الماطرة فوق نلال القرى المحيطة بالقدس. الدباغ، 1974، ج8، ق2، ص: 28.
- (12) المارس: مساحة من الأرض تأخذ شكل المستطيل في الغالب وجمعها موارس. ولعل هذا الشكل قد حددته

- ظروف الميراث عند تقسيم الأرض. الميضي، 1986، ص: 177؛ السهلي، 2001، ص: 23.
- (13) بيت صفافا: قرية تقع في ظاهر القدس الجنوبي، بانحراف قليل إلى الغرب. شراب، 1996، ص: 192؛ الدباغ، 1974، ج 8، ص: 2، ص: 172-173.
- (14) الملاح: قرية في جنوب غرب القدس. شراب، 1996، ص: 642؛ الدباغ، 1974، ج 8، ص: 2، ص: 166.
- (15) زاده: كلمة تركية تعني الابن والتجمل، أطلقها الأتراك العثمانيون على كبار العائلات. انظر: الأنسي، 1900، ص: 278.
- (16) أفندي: كلمة تركية تعني السيد والمولى والصاحب والمالك، أطلقه الأتراك العثمانيون على الأشخاص المتعلمين ولقباً لبعض كبار موظفي الدولة العثمانية. الأنسي، 1900، ص: 32؛ سليمان، 1979، ص: 20-23.
- (17) النائب: وهو نائب القاضي وكان يتولى صلاحيات القاضي أثناء غيابة أو عزله وهذا النائب غالباً ما يكون من أصل محلي ومن أسرة الخالدي بالذات، تلك الأسرة التي أكتسب بعض أفرادها خبرة في القضاء. المسدي، 1996، ص: 52.
- (18) باش كاتب: هو رئيس الكتاب في الإدارة المدنية (القضاء) ويشترط فيمن يتولى هذه الوظيفة أن يكون عفاً، مستقيماً، حسن السمعة ويتم تعيينه مرسوم يصدره قاضي القدس وقد كانت هذه الوظيفة متوارثة في أسرة الخالدي منذ أيام صلاح الدين الأيوبي حتى العهد العثماني. المدني، 1996، ص: 54.
- (19) عين سلوان: هي عين مشهورة بجري مياهها في هدرء تقع بالقرب من سلوان القرية وتعد المصدر الرئيس لمياه الشرب والري في مدينة القدس. شراب، 1996، ص: 451.
- (20) قرش أسدي: وحدة نقد فضية أوروبية من أصل هولندي، وقد عرفت بالأسدي لأنها تحمل صورة الأسد، وقد قامت الدولة العثمانية بضرب قرش أسدي على غرار ذلك الهولندي الأصل، في عهد السلطان مصطفى الثاني 1106هـ/1694م، ويزن هذا القرش 25.75 غم، وهو بقطر 41 ملم. وكان القرش الأسدي من أكثر العملات تداولاً خلال فترة الدراسة، المدني، 1996، ص: 126.
- (21) العيزرية: قرية تقع في الجنوب الشرقي من جبل الزيتون، على بعد 2 كم للشرق من القدس. الدباغ، 1974، ج 8، ص: 2، ص: 142-143؛ شراب، 1996، ص: 554.
- (22) الزاوية مبنى خاص يلجأ إليه المتصوفون للعبادة، وشأنها شأن "الخوانق والربط" التي اهتم بها العثمانيون، وعينوا لها الشيوخ، وانفقوا عليها الأموال. وكانت تقام فيها الأذكار وهذا ما يميزها عن الخوانق والربط. وقد ارتبطت بالطرق الصوفية، وكان لها مغزى اجتماعي إذ يلتقي فيها أبناء البلد الواحد ممن كانوا في القدس، كالمغاربة والهنود. المدني، 1996، ص: 278.
- (23) الأديرة: ومفردها دير وهو مكان خاص عند النصارى يعزل فيه الرهبان للعبادة. الموسوعة، 1996، ج 10، ص: 539.

- (24) حارة الشرف: وهي إحدى الحارات التي تتألف منها عملة اليهود، وتقع غرب مدينة القدس. المديني، 2004، ص: 301-302.
- (25) الجاري سلوان: هي القرية المجاورة لسور القدس من الجنوب، لا تبعد عنه سوى بضعة أمتار. شراب، 1996، ص: 451؛ الدباغ، 1974، ج8، ص: 2؛ 151.
- (26) المدرسة الصلاحية: تعد من أهم مدارس القدس وأقدمها، فقد بنيت عام 589هـ/1192م في عهد السلطان صلاح الدين الأيوبي، واليه تنسب وتقع قرب باب الأسباط. وقد تنوعت العلوم الدينية التي كانت تدرس في هذه المدرسة، كالقرآن، الكرم والحديث الشريف والفقه الحسيني، 1985، ص: 34-35؛ العسلي، 1985، ص: 54.
- (27) عحور: قرية تقع شمال غرب مدينة الخليل في نهاية السفوح الغربية لسلسلة جبال الخليل: شراب، 1996، ص: 520.
- (28) بيت نوبا: قرية تقع في الجهة الجنوبية الشرقية من مدينة الرملة. شراب، 116، ص: 206.
- (29) المجدل: كلمة آرامية بمعنى الجرج والقلعة والمكان المرتفع المشرف للحراسة. وفي فلسطين أماكن كثيرة تسمى المجدل. شراب، 1996، ص: 644-649.
- (30) بدية: قرية صغيرة تقع في الشمال الغربي من القدس. الدباغ، 1974، ج8، ص: 2، ص: 97.
- (31) الساوية: قرية تقع جنوب شرقي نابلس على بعد 18 كم منها. شراب، 1996، ص: 442.
- (32) لفنسا: قرية تقع شمال غرب القدس، على مسافة 1 كم، شراب، 1996، ص: 639؛ الدباغ، 1974، ج8، ص: 2؛ 103-102.
- (33) دير الروم: يحمل هذا الدير أكثر من اسم فهناك من يسميه الدير الكبير ويعرف أيضاً بدير قسطنطين، بناه بطريرك الروم ايليا الأول عام 494م في عملة النصرى قرب كنيسة القيامة. وفي هذا الدير معني غرفة لسكن الرهبان الزائرين، وفيه كادر وظيفي كامل. العارف، 1951، ص: 390؛ المديني، 2004، ص: 285.
- (34) طلوزا: قرية تقع شمال شرق نابلس على بعد 15 كم. شراب، 1996، ص: 502.
- (35) بك: لقب تركي، يعني نبيل للتمييز بينه وبين العامة، أو شيخ القبيلة أو الجماعة، أو كل ذي نفوذ من قواد الجيش ورجال الإدارة والقضاء، وفي العهد العثماني كان يطلق على الباشوات وضباط الجيش الكبار والمبعوثين السياسيين. سامي، 1317هـ، ص: 331؛ قندامه، 1965، ج1، ص: 140؛ نخلة، 1986، ص: 272؛ الدمشقي، 2004، ص: 77.
- (36) الترجمان: وهو الشخص الذي يقوم بالترجمة بين الفاضي وأصحاب الدعاوى، المديني، 1996، ص: 55.
- (37) دهليز: فارسية الأصل عُربت بمعنى للمر بين باب الدار ووسطها. شمير، 1980، ص: 68؛ أبو سعد، 1987، ص: 293.

(38) القاضي: يمثل القاضي رأس الإدارة الدينية في القدس، وكان القاضي يعين بفرمان يصدره السلطان العثماني بناءً على تنسيب قاضي العسكر، وذلك لمدة سنة واحدة. وتجدر الإشارة إلى امتداد دائرة نفوذ القاضي لتشمل نابلس وحتين واللد والرملة ويافا والقرى المجاورة لهذه المدن. المدني، 1996، ص: 52.

(39) الجقدار: كلمة تركية تعني الخادم، وهو الشخص الذي كان يعاون القاضي. الأنيس، 1900، ص: 219.

(40) آغا: لفظة تركية تعني الرئيس والسيد والقائد وقد اطلقت للدلالة على الفرق العسكرية، الدمشقي، 2004، ص: 71؛ عماد، 1993، ص: 113؛ جب وبون، 1970، ص: 210.

(41) المعمار باش: يمثل المعمار باشي رئيس طائفة المعمارية المتخصصة بأعمال البناء كدق الحجر وتكحيله وتجهيز الطين، وقد كان يعمل في هذه الطائفة أهل الذمة. المدني، 1996، ص: 97.

(42) ريال: عملة ذهبية كانت تضرب في الدول الأوروبية، أشهرها الريال الإسباني والريال الفرنسي، كما ضربت الدولة العثمانية الريالات ومنها الحميدي والرشادي. وكل ريال يساوي درهمان وست عشرة قمحة والريال يساوي عشرين قرشاً. آغا، 1993، ص: 63؛ الكرمل، 1986-1987م، ص: 230-232؛ المبيض، 1989، ص: 244.

(43) حارة الجوالدة: وهي إحدى الحارات التي تتألف فيها حلة النصاري المدني، 2004، ص: 301.

(44) الزاوية الأسعدية: تقع في أعلى قمة في جبل الطور، فيما مقام الشيخ الركة والعالم الصالح الوالي محمد بن عمر العلمي وحامه، سميت بالأسعدية نسبة إلى منشعها أسعد المفتي في زيارة له للقدس والمفتي هو: أسعد بن سعد الدين بن حسن حان النريزي الأصل القسطنطيني المولد والوفاة. ومفتي الدولة العثمانية. الدباغ، 1974، ج 8، ق 2، ص 17-18.

(45) الخانقاه الصالحية: الخانقاه كلمة فارسية أطلقت على المبنى الخاص الذي يلجأ إليه المتصوفون للعبادة. وقد بدأت الخوانق بالانتشار منذ مطلع القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي. وقد كان العثمانيون يهتمون بها ويعينون لها الشيوخ، وينفقون عليها الأموال كانت أول خانقاه تنشأ في القدس، وتقع في حلة النصاري قرب كنيسة القيامة وقد أنشئت في عهد صلاح الدين الأيوبي الذي أوقفها للصوفية عندما فتح القدس وتتألف من بيوت للسكن ومسجد. ولعبت هذه الخانقاه دوراً مهماً في الحياة العلمية في القدس فقد قرأ فيها المتصوفة القرآن الكريم وقاموا بالتدريس. وقد اشترط فيمن تولى مشيخها أن يكون من الصوفية، وهي وظيفة اقتصر على أسرة العلمي، وكان السلطان العثماني هو الذي يعينهم فيها. المدني، 1996، ص: 275-276؛ العسلي، 1981، ص: 306.

(46) المنسلم: من الفعل تسلم بمعنى أخذ أو تولى أمر شيء، وهو موظف صاحب سلطات عسكرية ومدنية، ينوب عن الوالي في إدارة إحدى المؤسسات التي تتألف منها الولاية. ويقوم عادة في المدن أو إحدى القلاع المهمة. وكان الوالي يعينه لمدة سنة واحدة، غير أن هذه المدة لم تكن موحدة لدى جميع المسلمين في السنجق.

سامسي، 1899، ص: 177؛ السنمر، 1938، ج2، ص: 176-182؛ مكاريوس، 1895، ص: 26؛ كوهين، 1971، ص: 16-18؛ البديري، 1959، ص: 8؛ هامش؛ عبد الكريم، 1951، ص: 138.

(47) الرملة: مدينة فلسطينية مهمة تعد الجسر الذي يربط يافا بالقدس. شراب، 1996، ص: 417.
(48) حلة باب العمود: الحلة جمعها حلات وهي تجمع بيوت في منطقة واحدة وتفصل بينها الطرق والأزقة. وباب العمود أحد أبواب القدس القديمة، يقع في الجهة الشمالية من السور، ويطلق عليه: باب النصر، وباب دمشق. غناب، 2002، ص: 33.

(49) درهم: وحدة نقد فضية تعامل بها العرب والمسلمون، وهناك إجماع على أن كلمة درهم معربة. واستحدثت الدولة العثمانية درهماً خاصاً لها سنة 1549م ويساوي 3.207 غرام. وقد حازت الدولة العثمانية الدرهم إلى 16 جزءاً متساوياً سميت كل منها فراطاً. فاخوري وخوام، 2002، ص: 193-194.

(50) دينار: وحدة نقدية ذهبية تعامل بها العرب والمسلمين، وتشير معظم المصادر إلى أنها معربة عن الفارسية. ويرى بعض المعاصرين أنها معربة كلمة Denarius اللاتينية، وهي اسم لوحدة نقد فضية وذهبية كان الرومان يتداولونها. فاخوري وخوام، 2002، ص: 198.

(51) المعصرة: وهي معاصر الزيتون وكان يطلق عليها السكان المحليون "البدود" وهي جمع بدّ ويتكون البد من حجر وخشب ولولب. انتشرت المعاصر في القدس والقرى المجاورة لها وكانت موزعة بين الأوقاف وكبار الموظفين وسكان القرى. المدين، 1996، ص: 83.

(52) طائفة الأقباط أو طائف القبط وهي إحدى الطوائف المسيحية التي سكنت القدس منذ مرحلة مبكرة.

المراجع

أ: الوثائق

- سجلات محكمة القدس الشرعية، المحفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات الجامعة الأردنية (عمان)، التي تغطي فترة الدراسة 1831-1840م.

1- سجل رقم 315.

2- سجل رقم 316.

3- سجل رقم 317.

4- سجل رقم 318.

5- سجل رقم 319.

6- سجل رقم 320.

ب: الكتب والمراجع والموسوعات:

- أبو سعد، أحمد (1987) قاموس المصطلحات والتعابير الشعبية، مكتبة لبنان، بيروت.
- آغا، عمر (1993) النقود المغربية في القرن الثامن عشر، مطبعة النجاشي الجديدة، الدار البيضاء.
- الأنسي، محمد علي (1900): الدراسات اللامعات في منتخبات اللغات، مطبعة حريدة بيروت، بيروت.
- البديري، أحمد الحلاق (1959): حوادث دمشق اليومية 1741-1762، تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، مطبعة لجنة البيان العربي، دمشق.
- حب وبون، هاميلتون وهارولد (1970): المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، مصر.
- الحسيني، حسن عبد اللطيف (1985): تراجم أهل القدس في القرن الثالث عشر الهجري، دراسة وتحقيق سلامة النعيمات، الجامعة الأردنية، عمان.
- الدباغ، مصطفى (1974): بلادنا فلسطين، مطبوعات رابطة الجامعيين، الخليل.
- الدمشقي، ميخائيل (2004): تاريخ حوادث جرت بالشام ومراحل بر الشام والجليل 1782-1841، دراسة وتحقيق د. محمد عبد الكريم عفاقة، دار ورد الأردنية، عمان.
- رستم، أسد (1943/1940): المخطوطات الملكية المصرية، المطبعة الأمريكية، بيروت.
- رستم (1930) الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي، بيروت.
- سامي، شمس الدين (1899) قاموس توكي، نشر أحمد جودت، مطبعة اقدام، دار معارف.
- سليمان، أحمد السعيد (1979) تأصيل ما ورد في تاريخ الجبري من الدخيل، دار المعارف، مصر.
- السهي، محمد توفيق (2001): موسوعة المصطلحات والتعابير الشعبية الفلسطينية، مركز حنين للدراسات الاستراتيجية، عمان.
- شراب، محمد حسن (1996): معجم بلدان فلسطين، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- شير، السيد أدي (1980): معجم الألفاظ الفارسية العربية، مكتبة لبنان، بيروت.
- الصباغ، إبراهيم: تاريخ ظاهر العمر، عكوبة مكتبة الجامعة الأردنية مركز المصغرات الفلمية، شريط رقم 1329.
- العارف، عارف (1951): المسيحية في القدس، مطبعة دير الروم الأرثوذكس.
- عبد الكريم، أحمد عزت (1951): التقسيمات الإدارية في سوريا في العهد العثماني، مطبعة جامعة فواد الأول، القاهرة.
- عبد المهدي، عبد الجليل (1980): الحركة الفكرية في ظل المسجد الأقصى في العصرين الأيوبي والمملوكي، جمعية عمان المطابع التعاونية، عمان.

- العسلي، كامل (1981): معاهد العلم في بيت المقدس، الجامعة الأردنية، عمان.
- عماد، عبد الغني (1993): السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، دار النفاليس، بيروت.
- غنام، زهير (1999): لواء عكا في فترة التنظيمات العثمانية 1864-1918، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- غنام، زهير (2002): القدس، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، عمان.
- فاخوري وخوام، عمود وصلاح الدين (2002): موسوعة وحدات القياس العربية والإسلامية ومسايعادها بالمقايير الحديثة، مكتبة لبنان، بيروت.
- قدامة، أحمد (1965) معالم وأعلام بلاد العرب، ق1، ج1، مطبعة ألف باء، دمشق.
- الكبيسي، محمد عبيد (1977): أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، مطبعة الإرشاد، بغداد.
- الكرملي، الأب انتناتس (1987) رسائل في النقود العربية والإسلامية وعلم النميات، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة.
- كوهين، أ (1971): فلسطين تحت الحكم العثماني، الجامعة العربية، القدس.
- المبيض، سليم (1986): الجغرافيا الفلكلورية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- المبيض، سليم (1989): النقود العربية الفلسطينية وسكنها المدنية الأجنبية من القرن 6 ق.م وحتى عام 1946م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- المدني، زياد (1996): مدينة القدس وجوارها خلال الفترة 1215هـ-1245هـ / 1800-1830م، بنك الأعمال، عمان.
- المدني، زياد (2004): مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني 1831-1918، عمان.
- مكاربوس، شاهين (1895): حسر اللثام عن نكبات الشام، مصر، القاهرة.
- مؤسسة أعمال الموسوعة (1996): الموسوعة العربية العالمية، المؤسسة للنشر والتوزيع، الرياض.
- مخلدة، الأب روفائيل (1986) غرائب اللغة العربية، دار المشرق، بيروت.
- النمر، إحسان (1938): تاريخ جبل نابلس والبلقاء، مطبعة ابن زيد، دمشق.
- نوفل، نوفل نعمة الله (1822): نظام إدارة الولايات العمومية، الدستور، المطبعة الأدبية، بيروت.
- هنتس، فالتر (1970): المكاييل والأوزان ومسايعادها في النظام المغربي، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان.
- اليعقوب، محمد (1999): ناحية القدس الشريف في القرن العاشر الهجري، السادس عشر الميلادي، البنك الأهلي الأردني، عمان.
- يكن، زهدي (1968): الوقف في الشريعة والقانون، دار النهضة، بيروت.